



Distr.
GENERAL
A/40/788
23 October 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون
البند ٨٦ من جدول الأعمال

التدريب والبحث : معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

تقرير الأمين العام

١ - يعاني معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) من صعوبات مالية خطيرة منذ عدة سنوات . وكان من نتيجة ذلك أن قررت الجمعية العامة في عدة مناسبات تقديم الدعم المالي له من الميزانية العادية للأمم المتحدة . وفي عام ١٩٨٢ ، حذا استمرار تدهور الحالة المالية للمعهد بالجمعية العامة الى أن ترجو من الأمين العام ، في قرارها ١٤٢/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، أن يدرس جميع الامكانيات المؤدية الى توفير الأموال للمعهد من أجل اقامة تمويله على أساس يمكن التنبؤ به بشكل أفضل ، ويكون مضمونا ومستمر ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة .

٢ - واقترح الأمين العام ، في تقريره المقدم الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة (A/39/148) ، سبلا ووسائل بديلة لتأمين التمويل الطويل الأجل للمعهد . وفي الفقرة ١١ من التقرير ، تم الانتهاء الى ما يلي : " ولذاك يبدو أنه لن يكون هناك بديل عن اغلاق المعهد بعد انقضاء ٢٠ سنة على وجوده ما لم تستطع الدول الأعضاء أن تتفق على ترتيبات تضمن استمرار القدرة المالية لليونيتار في المدى الطويل " .

٣ - وتعذر على الجمعية العامة التوصل الى رأى قاطع بشأن الترتيبات المالية الطويلة الأجل . وطلبت الى الأمين العام ، في قرارها ١٧٧/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، أن يعد دراسة شاملة عن المعهد وتمويله ودوره في المستقبل ، آخذا بعين الاعتبار الأنشطة ذات الصلة في اطار منظومة الأمم المتحدة وما يتصل بالموضوع من أحكام النظام الأساسي للمعهد ، بغية تحديد أنجع الطرق للقيام بتلك الوظائف . ورجت الجمعية كذلك من الأمين العام أن يقدم لها الدراسة مشفوعة بتعليقات مجلس أمناء اليونيتار عليها في دورتها الأربعين .

٤ - ومن رأى الأمين العام أنه لا بد ، عند التصدى لمسألة تمويل اليونيتار، من ايلاء العناية في المقام الأول الى اجراء دراسة لبرامج المعهد ونطاق عمله . ولذلك ينصب التشديد الأساسي

.. / ..

لهذا التقرير على الغاية العامة لأعمال المعهد واتجاهها في المستقبل . وقد دعا الأمين العام أحد كبار الخبراء الاستشاريين ، وهو السيد لويس ايميريج ، مدير معهد الدراسات الاجتماعية في لاهاي ، ورئيس الرابطة الأوروبية لمعاهد البحث والتدريب في مجال التنمية ، للمساعدة في استعراض مستقبل اليونيتار . وقد أولى الأمين العام في اعداد هذا التقرير، المراعاة التامة لكل من توصيات هذا الخبير الاستشاري وآراء مجلس أمناء المعهد بشأنها .

٥ - وقد حدد الخبير الاستشاري الأقدم ، في تقريره الى الأمين العام ، ثلاثة خيارات ممكنة لمستقبل اليونيتار :

(أ) اغلاق المعهد ؛

(ب) تحويل اليونيتار الى وحدة للدراسات المنظرية وتحليلها ، ملحقه مباشرة بمكتب الأمين العام ؛

(ج) اعادة تشكيل هيكل اليونيتار بترتيبات مؤسسية بديلة .

٦ - وفيما يتعلق بالخيار الأول - اغلاق المعهد - خلص الخبير الاستشاري الكبير ، بعد التشاور مع عدد كبير من المسؤولين الحكوميين وكبار موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة الى أن ذلك القرار سيقضي على أداة ضرورية جدا لتدعيم أهمية وفعالية الأمم المتحدة ككل . وكان من رأيه أن مجال اختصاص اليونيتار أكثر الحاحا وضرورة من أي وقت مضى وأن كل مجهود المعهد ينبغي أن يتركز عليها بصورة أكثر تشددا .

٧ - وقام مجلس أمناء اليونيتار ، الذي اجتمع في الفترة من ٩ الى ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، بدراسة تقرير هذا الخبير الاستشاري الكبير . ووافق على الأسباب التي قدمها الخبير الاستشاري تأييدا لكون اغلاق المعهد أمرا غير مستصوب وأنه اذا اصبح اغلاق المعهد أمرا لا مفر منه لأي سبب كان ، ينبغي أن يبولى الأمين العام والجمعية العامة ، النظر بعناية لما يمكن عمله ، اذا أمكن عمل أي شيء ، لسد الحاجات التي لم تلب .

٨ - وكان الخيار الثاني الذي طرحه الخبير الاستشاري الأقدم هو تحويل اليونيتار الى وحدة للدراسات المنظرية وتحليلها تلحق مباشرة بمكتب الأمين العام . واستنادا الى الخبير الاستشاري ، فان هذا يعني العودة الى الفكرة التي كانت متوخاة لليونيتار فسي أوائل الستينات وهي فكرة ايجاد آلية توجيهية بيد الأمين العام لتمكينه من زيادة فعالية المنظمة في توقع المشاكل الجديدة والهامة . وفي استهلال أنشطة جديدة تبعا لذلك ، عن طريق دراسة هيكل المنظمة وتكييفه وتغييره عند اللزوم . ولاحظ الخبير الاستشاري أن اتباع نهج من هذا القبيل يعني الحد من استقلال المعهد ويؤدي الى تمويله من الميزانية العادية للأمم المتحدة .

٩ - وأعرب مجلس أمناء اليونيتار عن رأى مفاده أن هذا الخيار يتجاوز دور اليونيتار في الوفاء بمسؤولياته تجاه الأمين العام ، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة الثانية من النظام الأساسي لليونيتار، من حيث أنها تتوخى أن تكون المهام المتعلقة بموظفي المعهد مهام الخروج بأفكار جديدة وأن يؤدي مكتب الأمين العام دورا استشاريا . ولما كان ذلك الخيار يقتضي أيضا إعادة النظر في النظام الأساسي لليونيتار، فإنه سيكون ، في نظر المجلس ، " مساويا لاجلاق المعهد " .

١٠ - وينطوى الخيار الثالث الذي قام الخبير الاستشاري الأقدم بدراسته وأوصى به ، بإعادة تشكيل كاملة لهيكل اليونيتار مع ترتيبات مؤسسية بديلة . واقترح الخبير الاستشاري أن يركز المعهد أنشطته على البحث الموجه نحو السياسات فيما يتعلق بالأمم المتحدة ؛ وأن يكون هناك عدد صغير من الموظفين الأساسيين وعدد أكبر من الموظفين المتقلبين ؛ وأن تتكامل أنشطة البحث والتدريب الى أقصى درجة ممكنة ؛ وأن تقام صلات مؤسسية بين اليونيتار وجامعة الأمم المتحدة . وأعلن مجلس أمناء اليونيتار أن هذا النهج هو الأقرب الى رأيه بشأن اتجاه اليونيتار في المستقبل رغم انه لا يوافق على الصلات المؤسسية المقترحة بين الجامعة والمعهد (أنظر الفقرة ٩ أدناه) .

١١ - وبعد أن درس الأمين العام بعناية تقرير الخبير الاستشاري الأقدم ، وكذلك تعليقات مجلس أمناء اليونيتار عليه ، فإنه يود أن يبدي الملاحظات الأولية التالية بشأن مستقبل المعهد . ذلك فإنه يرى أن ولاية اليونيتار ألا وهي زيادة فعالية الأمم المتحدة ، لا تزال تعتبر أساسية بالنسبة الى سير أعمال المنظمة اليوم . ويمكن أن يظل اليونيتار مركزا قيما لدراسة ممارسات وأنشطة وتطور الأمم المتحدة وتحليلها وامعان الفكر فيها . والمعهد بفضل ما يتمتع به من استقلال ذاتي ، في وضع يتيح له اجراء بحوث في مجموعة متنوعة من المواضيع التي تمس السلم والأمن الدوليين والتنمية والتعاون المتعدد الأطراف - ولا سيما الدراسات المنظورية وتحليلها - والتي من شأنها أن تكمل أعمال الأمانة العامة وتمززها وتستجيب لاهتمامات الدول الأعضاء . واعادة توجيه اليونيتار وفقا للأسس المقترحة أدناه من شأنه أن يجتذب موظفين ذوي ثقافات واهتمامات متنوعة مما يمكن المعهد من الاضطلاع بولايته . أما البرامج التدريبية للمعهد ، التي ينبغي أن تكون ذات اتصال مباشر أكثر ببحوثه ، فإنها تمكنه من تعزيز قيام تفهم أفضل لمقاصد التعاون المتعدد الأطراف وطريقة عمله من خلال الأمم المتحدة في صفوف الدبلوماسيين وموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة .

١٢ - ومن رأى الأمين العام أن الاختيار الثالث الذى اقترحه الخبير الاستشارى الأقدم هو الاختيار الأكثر احتمالاً لأن يسفر عن تنشيط المعهد ، وهو يمتزم لذلك متابعتة رهنا بمراعاة الآراء المعرب عنها أدناه وفي ضوء تعليقات الجمعية العامة .

١٣ - ان النظام الأساسى لليونيتار ينص على أن " يقوم المعهد باجراً بحسوث ودراسات تتصل بوظائف ومقاصد الأمم المتحدة . وتولى هذه البحوث والدراسات الأولوية المناسبة لاحتياجات الأمين العام للأمم المتحدة وسائر هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة" (أ) . ونظراً الى أن الأمين العام يرى أنه ينبغي الاستفادة بقدر أكبر فى المستقبل من هذا الحكم الوارد فى النظام الأساسى للمعهد ، فإنه يتخذ الترتيبات المناسبة لقيام كبار موظفى الأمم المتحدة بالشاركة بصورة أكثر نشاطاً فى وضع برنامج اليونيتار وتحديد الأولويات . ولذلك فسوف يطلب الأمين العام الى المدير التنفيذى للمعهد أن يتعاون مع كبار موظفى الأمانة العامة فى وضع برنامج متكامل للبحث والتدريب يغطي فترة ثلاث أو أربع سنوات . وسوف يهدف البرنامج المقترح الى تحقيق تحسين نوعى ملموس فى ملاك المعهد وسوف يعد بقدر كاف من التفاصيل يتيح قيام مجلس الأمناء والمتبرعون بالبت فى أمور التمويل الطويل الأجل للمعهد .

١٤ - ويتعلق أحد الملامح الرئيسية لتوصية الخبير الاستشارى الأقدم فى اطار الاختبار الثالث بموظفى المعهد . فقد اقترح الخبير الاستشارى بأن يكون للمعهد عدد صغير من الموظفين الأساسيين وعدد أكبر من الموظفين المتنقلين . وسيكون ملاك الموظفين المتنقلين من أربع مجموعات من الأشخاص الذين تكون أعمالهم متداخلة ببعضها بعضاً وأعمال الموظفين الأساسيين وتدور حول برنامج عمل المعهد الذى يركز على الأمم المتحدة .

١٥ - وسوف تتكون المجموعة الاولى من موظفى الأمم المتحدة الذين بلغوا منتصف حياتهم الوظيفية والذين سيسمح لهم أخذ اجازات للعمل فى المعهد ، بسدون أن يتحمل المعهد أى تكاليف ، وذلك للقيام بالابحاث وتسجيل آرائهم فيما يتعلق بالأنشطة ذات الأولوية فى المنظمة . وسوف تتكون المجموعة الثانية من الموظفين المتنقلين من موظفين من الدول الأعضاء هم أيضاً ممن بلغوا منتصف حياتهم الوظيفية ويمكنهم قضاء فترة من التدريب والبحث الفعالين فى المعهد والذين سيمولون من حكوماتهم أو من المعهد أو المؤسسة التى ترعى فترة التدريب . أما المجموعة الثالثة للموظفين المتنقلين فسوف تتكون من كبار الاكاد يمييين الذين تدفع أجورهم اما من ميزانية المعهد ، مبدئياً على الأقل أو تدفعها المؤسسة التى ترعى ارتباطهم بالمعهد . وسوف تتكون المجموعة الرابعة من الأشخاص ، كما هو جارٍ فعلاً ، من كبار موظفى الأمم المتحدة المتقاعد يين

الذين سيدعون الى قضاء فترة قد تصل الى ثلاث سنوات في المعهد للكتابة عن الأعمال الرئيسية الكلية التي اشتركوا فيها والدروس المستفادة منها .

١٦ - وهذه الفئات الأربع من الموظفين العاملين معا في حل مشاكل الأمم المتحدة تجمع بين اهتمامات وخبرات موظفي الامانة العامة وموظفي الحكومات ؛ وسوف تتسوازن حماس الموظفين الأصغر سنا خبرة المحنكين الأكبر سنا ، وسوف تقابل آراء مسانين التعاون المتعدد الأطراف بآراء المراقب الاكاديمي الذي ربما كان أكثر هدوءا ويجمع هذا المنهج أيضا بين عناصر سياسة التطوير الوظيفي لموظفي الأمم المتحدة ويمسّن تعزيز مكانة الأمم المتحدة في الدول الأعضاء ونساء السجل المؤسسي للمنظمة .

١٧ - ورأى مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث انه ينبغي البدء في تنفيذ النظام القائم على عدة فئات من الموظفين المتنقلين على أساس تجريبي ويوافق الأمين العام على هذا الاقتراح ويعتزم تنفيذه على نحو ما اقترحه المجلس .

١٨ - ويود الأمين العام أن يؤكد أهمية وظيفة التدريب التي يقوم بها المعهد والتي يسره أن يلاحظ أن الدول الأعضاء تدرك قيمتها بشكل ايجابي . وسيواصل اليونيتار عندما يتم ادماج وظائف البحث والتدريب فيه ، القيام بدورها في زيادة معرفة الدبلوماسيين والموظفين الوطنيين فيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف في مجالسي صيانة السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والمعهد يسهم من خلال أنشطته التدريبية ، في تخفيض هذا الهدف وينبغي أن يواصل ذلك في المستقبل .

١٩ - وأوصى الخبير الاستشاري الأقدم في الخيار الثالث بأن تقام روابط مؤسسية بين المعهد وجامعة الأمم المتحدة . واقترح هيكل تنظيمي يهيئ لليونيتار بموجب صلة أوثق بالجامعة مركزا بصورة خالصة على الأمم المتحدة وأنشطتها . وسوف يكون للمعهد بموجب هذا الترتيب استقلال تام من الناحية البرنامجية ولكنه سيظل على علاقة ترابط واعتماد متبادل في الأمور الاخرى .

٢٠ - وقد وافق مجلس أمناء المعهد ، الذي يضم أعضاء في مجلس الجامعة أيضا على أنه ما له أهميته الحفاظ على وجود روابط فعلية . بين المعهد والمؤسسات الأخرى في الأمم المتحدة ولا سيما جامعة الأمم المتحدة . الا أن مجلس الأمناء خلص الى أنه رغم ضرورة اقامة تعاون أوثق عن القائم حاليا ورغم ضرورة تجنب الازدواج بشكل واضح فان الترتيبات الرسمية الحالية أكثر ملاءمة من الترتيبات المؤسسية المقترحة في تقرير الخبير الاستشاري الأقدم . ويوافق الأمين العام على ذلك ويعتزم البحث عن طرق اقامة علاقات أوثق بين المؤسستين في اطار الترتيبات الحالية .

٢١ - ويقوم الأمين العام أيضا بتقصي الطرق الكفيلة بتخفيض التكاليف التشغيلية والإدارية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث حتى يتسنى تركيز الموارد على برامج المعهد الأساسية . إذ أن التكاليف الإدارية للمعهد قد ازدادت في السنوات الأخيرة بشكل لا يتناسب مع تكاليف أنشطة البرامج . ولهذا يقوم الأمين العام والمدير التنفيذي للمعهد بدراسة الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تتحمل وفقا للنظام الأساسي للمعهد ، المسؤولية الكاملة عن المهام المالية والإدارية للمعهد . وسوف يؤدي ذلك إلى تخفيض الاحتياجات في ميزانية المعهد . كما يقوم الأمين العام والمدير التنفيذي بدراسة طرق ووسائل تخفيض تكاليف تسيير أعمال مجلس أمناء المعهد .

٢٢ - وقد قررت الجمعية العامة ، في قرارها ١٧٧/٣٩ ، منح اليونيتار مبلغا يصل إلى ١٥ مليون دولار ، لتكثف أموال الصندوق العام للمعهد بغية تمكين المعهد من تنفيذ الحد الأدنى من برنامج للتدريب والبحث في عام ١٩٨٥ بمستوى يقرره مجلس أمناء المعهد على ألا يتجاوز هذا المستوى ٣ ملايين دولار . وقد قرر مجلس الأمناء في النهاية اجراء تخفيض آخر في ميزانية اليونيتار بحيث يستخدم أقل ما يمكن من منحة الجمعية العامة ، وبعد ذلك وافق المجلس على ميزانية لسنة ١٩٨٥ تبلغ ٩٥٥ ٦٣٤ ٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة . وإذا دفعت كل التبرعات المنتظرة في عام ١٩٨٥ (١ ٢٩٠ ٠٨٠ دولارا) فلن يستخدم من مجموع منحة الجمعية العامة إلى اليونيتار البالغة ١٥ مليون دولارا حوالي ٧٥٠ ٠٠٠ دولار فقط . غير أن الأمين العام يلاحظ جزاء كبيرا من التبرعات المنتظرة لم يدفع حتى الآن .

٢٣ - إن تعبئة الموارد الإضافية التي يسعى المدير التنفيذي إليها سعيا حثيضا ، وكذلك التعجيل بدفع التبرعات غير المدفوعة ، سوف يؤديان إلى تحقيق تحسن ملموس في الحالة المالية للمعهد في سنتي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ومع هذا فيوصى نظرا لعدم التأكد من مستوى التبرعات التي ستقدم إلى المعهد في عام ١٩٨٦ ، بأن يتاح للمعهد في سنة ١٩٨٦ الجزء الذي لم يستخدم من منحة الجمعية العامة . وسوف يساعد ذلك على تحقيق التوازن في ميزانية المعهد لسنة ١٩٨٦ وهي التي يعتزم المدير التنفيذي اقتراحها على مجلس الأمناء بمستوى يتوقف على توفر الموارد . وجدير بالملاحظة هنا أن الأمين العام لم يقترح أي تمويل إضافي لأنشطة المعهد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وسوف يدرج المدير التنفيذي في ميزانية اليونيتار مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار يدفع إلى الميزانية العادية للأمم المتحدة لسداد القسط الأول من السلفة البالغ قدرها ٨٨٦ ٠٠٠ دولار والتي كانت الجمعية العامة قد أقرتها للمعهد في قرارها ١٧٧/٣٨ .

٢٤ - وسوف يبلغ الأمين العام في أسرع وقت ممكن بنتائج الدراسة الخاصة بتخفيض التكاليف التشغيلية المشار إليها في الفقرة ٢١ أعلاه . وسوف يكون هدف أية توصيات تالية لذلك هو تبسيط الجهاز التشغيلي والإداري لليونيتار حتى يمكن تركيز اتفاسق الأموال على البرامج الرئيسية للمعهد . كذلك ينبغي إيلاء الاعتبار لتوفير النوعية الملائمة في الموظفين المطلوبين ولعدد هم . ولما كانت أموال الاغراض الخاصة مأمسلا هاما في تحديد مجموع الموارد المتاحة للمعهد . فان ادارة المنح المقدمة الى اليونيتار من هذا المصدر يجب أن تدرس بعناية .

٢٥ - ويتطلع الأمين العام قدما الى الحصول على آراء الجمعية العامة بشأن النهج المقترح لليونيتار في المستقبل . وسوف تؤخذ هذه الآراء في الاعتبار في تنفيذ هذا النهج وسوف يوفي الأمين العام الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين بمقترحاته بشأن مستقبل اليونيتار .

الحواشي

(١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات ، المجلد الثاني ، البند ٤٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6875 ، المرفق الثالث ، المادة الثانية ، الفقرة ٣ .
